

أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك-دراسة قياسية على عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2017-2022)

The impact of banking governance mechanisms on the financial performance of banks - a standard study on a sample of Jordanian banks during the period (2017-2022)

* شهرزاد سويكي¹، حمزة العوادي²

¹ مخبر المالية، المحاسبة، الجباية جامعة العربي بن مهدي/أم البواقي، الجزائر. Chahrazed.souiki@univ-oeb.dz

² مخبر الابتكار والهندسة المالية جامعة العربي بن مهدي/أم البواقي، الجزائر. Laouadi.hamza@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/09/16

تاريخ الاستلام: 2023/07/27

ملخص:

لقد استخلصت العديد من الدراسات أن للحوكمة المصرفية أثر كبير على الأداء المالي للبنوك وبالتالي الاستقرار المالي ككل، فحاولنا من خلال هذه الدراسة التوصل إلى كيف يمكن أن تساهم آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الأردنية من خلال ممارسة مبادئها، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف ظاهري الحوكمة والأداء المالي والتعبير عنهما، واستخدام منهج دراسة حالة والمنهج القياسي من أجل فحص ما إذا كان لآليات الحوكمة تأثير على الأداء المالي للبنوك في الأردن، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، كما تشير النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج الآثار الثابتة أن كل المتغيرات التفسيرية باستثناء حجم مجلس الإدارة والازدواجية تؤثر إيجاباً على العائد على الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المصرفية، الأداء المالي للبنوك، آليات الحوكمة، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

تصنيف JEL: G21، G24،

Abstract:

Many studies have concluded that banking governance has a significant impact on the financial performance of banks and thus financial stability as a whole. Aspects of the topic The descriptive approach was used to describe and express the phenomena of governance and financial performance, and the use of a case study approach and the standard approach in order to examine whether the governance mechanisms have an impact on the financial performance of banks in Jordan. between the variables of governance and financial performance of Jordanian commercial banks, and the results obtained through estimating the fixed effects model indicate that all explanatory variables except for the size of the board of directors and duplication affect positively the return on assets and the return on equity.

Keywords: banking governance, financial performance of banks, governance mechanisms, return on assets, return on equity.

Classification JEL: G21، G24،

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

أصبحت حوكمة الشركات واحدة من أكثر قضايا الساعة في عالم الأعمال الحديث اليوم، فقد تم تغيير الحوكمة المالية بشكل كبير خلال التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويرجع ذلك أساساً إلى تغيرات ملكية البنوك، مثل عمليات الدمج والاستحواذ، والأزمات المالية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، خاصة الأزمة العالمية الأخيرة لسنة 2008 والتي كان للقطاع المصرفي والمالي دوراً رئيسياً فيها، ما أدى إلى زيادة اهتمام الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك، فقد يتأثر الأداء المالي بعدة عوامل يمكن أن تكون هذه العوامل داخلية أو خارجية، وحوكمة الشركات المصرفية تعترف بكلا البعدين، البعد الخارجي من خلال التنظيم الاحترازي وكذلك البعد الداخلي الناتج عن نمط إدارة البنك.

وفي سبيل دعم أداء القطاع المصرفي ولتعزيز سلامته ودوره التمويلي سارعت العديد من البلدان إلى تبني مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وإصدارها للدليل للحوكمة في قطاعها المصرفي يتناسب وبيئتها الاقتصادية ونشر تقاريرها السنوية للحوكمة لإظهار مدى التزامها بمبادئ الحوكمة، والأردن من بين هذه الدول فركزت هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية العاملة في الأردن من أجل تقديم أدلة تجريبية على آثار حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك.

ضمن هذا الإطار وعلى ضوء ما تقدم، تتجلى إشكالية الدراسة في:

ما مدى تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الناشطة في الأردن خلال الفترة 2017-2022؟

بعد تحديد إشكالية الدراسة يتم صياغة الفرضيات الخاصة بها على النحو التالي:

- 1- وجود علاقة تربط آليات الحوكمة المصرفية بالأداء المالي (ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)؛
- 2- تؤثر آليات الحوكمة سواء الداخلية أو الخارجية بالإيجاب على الأداء المالي للبنوك الأردنية محل الدراسة المقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛
- 3- يساعد كبر حجم البنك على تحسين أداءه المالي.

● **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل نوع العلاقة التي تربط آليات الحوكمة والأداء المالي، واختبار تأثير هذه الآليات في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية من خلال واقع تطبيقها لها.

● **منهج الدراسة:** من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف ظاهري الحوكمة والأداء المالي والتعبير عنهما، كذلك استخدام منهج دراسة حالة لإعطاء الدراسة جانبها التطبيقي، والمنهج القياسي من أجل فحص ما إذا كان لآليات الحوكمة تأثير على الأداء المالي للبنوك في الأردن؟ تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data** « **Mode** وذلك لأنها الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المقدمة عبر الزمن لمؤشرات الأداء المالي، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار خصائص آليات الحوكمة المختلفة لكل بنك في العينة.

● **تنظيم الدراسة:** من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى محورين يتضمن الأول الماهية النظرية لحوكمة المصارف وماهية الأداء المالي، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية وخطوات تقدير النموذج.

المحور الأول: الإطار النظري

سنحاول من خلال هذا المحور التعرف على الإطار المفاهيمي لكل من حوكمة المصارف والأداء المالي:

أولاً: حوكمة المصارف

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمل المؤسسة ونموها، ومنه تظهر جليا أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي.

1. مفهوم الحوكمة المصرفية:

لا يخرج مفهوم حوكمة المصارف في معناه عن مفهوم حوكمة الشركات حتى يذهب بعضهم الى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية (الجعيد و ابراهيم عبد الرحمان، 2020، صفحة 11)، ولقد تعددت تعريف حوكمة المصارف واختلفت من حيث صياغاتها اللفظية، إلا أن كلها تعبر عن مفهوم واحد، نذكر منها:

تعنى الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات البيئة الرقابية وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة. (حوحو و مرغاد، 2014، صفحة 52)

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فعرفت حوكمة المصارف على أنها: "الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل مجلس إدارته والإدارة العليا، بما في ذلك كيفية قيامه بما يلي: (سدره، 2013، صفحة 81)

➤ وضع استراتيجية البنك وأهدافه؛

➤ تحديد احتمال تعرض البنك للخطر؛

➤ إنجاز عمليات البنك اليومية؛

➤ حماية مصالح المودعين، وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين؛

➤ مواءمة أنشطة البنك مع التوقعات التي سيعمل بطريقة آمنة وسليمة لإنجازها مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

ويتضح من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة أن الحوكمة في البنوك تفرض وضع الخطط، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات التي تضمن حسن التنفيذ والعمل في البنك وتنسيق المصالح بين المساهمين ومجالس الإدارة بالإضافة إلى أصحاب المصالح الآخرين، وذلك للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية للبنك والرقابة على أدائه.

2. مبادئ الحوكمة المصرفية:

قبل الخوض في هذه المبادئ لابد من الإشارة إلى أنه ليس هناك نموذج واحد لحوكمة الشركات، إذ افرز التطبيق العملي لنظام الحوكمة في الدول التي تبنت هذا النظام نماذج مختلفة للحوكمة، كما أن المبادئ التي يتضمنها مفهوم الحوكمة هي مبادئ قابلة للتطور بطبيعتها، الأمر الذي يتطلب إجراء تقييمها بين مدة وأخرى على ضوء المتغيرات الجديدة التي تطرأ على المستوى المحلي والدولي. (الجزائري و معروف، 2009، صفحة 11)

إن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات وضعت في بداية الأمر من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من طرف 30 دولة سنة 1999م، والتي أصبحت مرجعا أساسيا لصناعي القرارات للمؤسسات ذات الطابع الإداري والقانوني وغيرها خاصة بعد اصدار الصيغة الجديدة لمبادئ حوكمة الشركات بهدف دعم الثقة في سوق رأس المال سنة 2004م، وتنقسم هذه المبادئ إلى: المبادئ

المتعلقة بمجلس الإدارة (الإطار الفعال لحوكمة الشركات، مسؤوليات مجلس الإدارة المعاملة، الإفصاح والشفافية)، والمبادئ المتعلقة بأصحاب المصالح (حماية حقوق المساهمين، المساواة بين المساهمين في المعاملة، دور أصحاب المصالح) (الجزائري و معروف، 2009، الصفحات 12-19)

كما أن هناك العديد من الهيئات واللجان المالية والمصرفية والنقدية العالمية التي ساهمت بأفكار جديدة حول الحوكمة السليمة للبنوك، ومن بينها لجنة بازل التي عملت على إرساء الحوكمة بالقطاع المصرفي على مدار ثلاثين سنة تقريبا، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، التي جعلتها تعيد النظر في مبادئ 2006، وتسليط الضوء على المجالات الرئيسية التالية: ممارسات مجلس الإدارة، الإدارة العليا، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، التعويضات، هياكل البنوك المعقدة والمبهمة، الإفصاح والشفافية. (Basel committee on banking supervision, 2010, pp. 15-24)

ثانيا: الأداء المالي

يعد الأداء المالي العنصر الأساسي في البنوك التجارية، إذ تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل التكاليف، وحتى تتمكن من معرفة مدى تحقيقها لهات الأهداف تلجأ البنوك إلى القيام بعملية تقييم الأداء المالي وذلك من خلال الاعتماد على عدة أدوات، والتي تعد النسب المالية أكثرها استخداما وشيوعا.

1. مفهوم الأداء المالي:

لقد تعددت تعريف الأداء، فهناك من يرى أن الأداء المالي هو تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء. (الجميد و ابراهيم عبد الرحمان، 2020، صفحة 12)

كما يعرف الأداء المالي على أنه قدرة المؤسسة على توليد موارد جديدة من العمليات اليومية، في فترة زمنية معينة، ويتم قياسه من خلال صافي الدخل والنقد المحقق من العمليات. (بن جدو و ميهوب، 2020، صفحة 236)

مما سبق يكن تعريف الأداء المالي على أنه الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة من أجل خلق القيمة وتحقيق أهداف البنك المالية بأقل التكاليف.

2. مؤشرات قياس الأداء المالي:

تعتبر مؤشرات الأداء من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة في تفسير وتحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، ومن بينها:

❖ **نسب الأمان:** تقيس هذه النسب وتميز وتمكن البنك من حيث رأس المال في تحقيق الأمان وزيادة الثقة للمودعين والمتعاملين مع البنك، ومدى توفر السيولة لتسديد كامل التزاماته وتحقيق النمو والقدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة. (بن جدو و ميهوب، 2020، صفحة 237)

❖ **نسب النشاط (نسب كفاءة البنك):** تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، ويمكن تسميتها أيضا بنسب إدارة الأصول. (بن جدو و ميهوب، 2022، صفحة 261)

❖ **نسب السيولة:** تعرف نسب السيولة بنسب تقييم كفاءة البنك في كيفية إدارة سيولته والتي تعد من أهم المؤشرات المالية، حيث تسمح بمراقبة قدرة البنك على سداد ودائعه المستحقة على المدى القصير جدا (عادة شهرا واحدا على الأكثر) وهناك العديد من النسب التي تعبر عن سيولة البنك ولها دلالة تعبر عن القدرة على توفير السيولة في المدى القصير. (قروش، فضيلي، و عز الدين، 2021، صفحة 35)

❖ **نسب المديونية:** تستخدم هذه النسب كأدوات لتقييم مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في البنك وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي. (عفانة، 2022، صفحة 1010)

❖ **نسب الكفاية:** تعرف كفاية رأس المال بقدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث كنتيجة لعمليات الائتمان والاستثمار عن طريق حقوق الملكية المتاحة لأصحاب البنك، وذلك دون التعرض لالتزامات البنك الناشئة من الودائع، كما تسمى بنسب ملاءة رأس المال حيث تعد عملية تقييم الملاءة الائتمانية أمر مهم جدا لإظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي للبنك لبعث الاطمئنان وزيادة الثقة للمودعين والمتعاملين مع البنك. (قروش، فضيلي، عز الدين، 2021، صفحة 36)، لذلك يجب على كل بنك الاحتفاظ برأس المال الكافي لتغطية مخاطر أنشطته لاعتباره المعزز للأداء المالي للبنك.

❖ **نسب الربحية:** تعد الربحية هدفا للبنوك ومقياسا للحكم على كفايته، سواء أكان ذلك على مستوى البنك بشكل إجمالي أو على مستوى الأقسام بشكل جزئي، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، (الساعدي، 2015، صفحة 360)، ورغم تعدد المؤشرات، أو النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية، إلا أن مختلف الدراسات التطبيقية التي تناولت تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء، والدراسات البنكية التي تناولت الأداء البنكي بصورة مستقلة اقتصر على استخدام نسبتين فقط من نسب الربحية لتقييم أداء البنك وعلى نطاق واسع جدا هما نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية حيث أن هذه النسب مفيدة عند مقارنة الأداء بين البنوك. (الريعي و راضي، 2011، صفحة 85)

أ- **نسبة العائد على الأصول (ROA):** يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام موارده ويقاس فعاليتها في توليد الربح من استثماراته بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الاستثمارات سواء كانت ذاتية أو عن طريق الاقتراض، وتعد هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية البنك، وتتراوح الحدود الطبيعية لهذه النسبة بين 0,5% و 1,6%، وتقاس هذه النسبة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الأصول وفق الصيغة التالية (حبيب، 2018، صفحة 18):

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

ب- **نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):** يعبر هذا المعدل مقياسا لتقييم قدرة البنك على تحقيق عائد مالي من استثمارات المساهمين في البنك، وبعبارة أخرى يعبر عن نسبة العوائد عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية) وتتراوح الحدود الطبيعية لهذا المعدل بين 10% و 30%، ويمكن حساب هذا المعدل وفق الصيغة التالية (حبيب، 2018، صفحة 18):

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي حق الملكية} \times 100$$

وتكون هذه النسبة مؤشر جيد للبنك إذا كانت نسبة النمو في الأرباح أكبر مع استثمار أقل.

ثالثا: علاقة آليات الحوكمة المصرفية بالأداء المالي

إن الحوكمة تستند على مجموعة من الآليات (الخارجية والتي تتجلى من خلال التنظيم الاحترازي، والداخلية المتمثلة في نمط إدارة البنك) التي تمكنها من تنظيم العلاقة بين إدارة البنوك والأطراف المتعاملة معه على أساس أن تنظيم هذه العلاقة يجنب البنوك الوقوع في صراعات مع تلك الأطراف التي قد تؤدي في النهاية إلى الانهيار والافلاس، لأن الحوكمة المصرفية لها أثر كبير على الأداء المالي للبنوك وبالتالي الاستقرار المالي ككل (بن عيسى، 2017، صفحة 114)، ولقد تمحورت العديد من الدراسات حول موضوع العلاقة بين

الحوكمة والأداء في الشركات والبنوك على حد سواء، وكان ذلك من أجل التوصل إلى كيف يمكن أن تساهم آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي من خلال ممارسة مبادئها، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي للبنوك. واستنادا إلى مراجعة الأدبيات حول حوكمة الشركات كعامل محدد لأداء الشركة، فإن الآليات الأربع المحددة التي ورد ذكرها بشكل متكرر في الأدبيات على أنها تؤثر على أداء الشركة هي: حجم مجلس الإدارة، استقلالية المجلس، ازدواجية الرئيس التنفيذي، وهيكل الملكية التي تمثلها هوية المالك، إضافة إلى لجان التدقيق التي تمثل آلية حوكمة داخلية أخرى يكون تأثيرها هو تحسين جودة الإدارة المالية للشركة وبالتالي أداءها، كما أصبح التنظيم الاحترازي كآلية خارجية للحوكمة البنكية إحدى وسائل مراقبة أداء البنك من خلال الالتزام بالإفصاح عن النسب المالية المختلفة في تقاريره السنوية، ومن بين هذه النسب نجد نسبة كفاية رأس المال (نسبة الملاءة) التي تشير إلى ما إذا كان بإمكان البنك استيعاب قدر معقول من الخسارة وما إذا كان يتوافق مع متطلبات رأس المال التنظيمية (نسبة الملاءة) (التي تفرضها اتفاقيات بازل). (Merhoum & Benhalima, 2020, p. 579)

المحور الثاني: الاطار التطبيقي

سنستطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى الدراسة القياسية باستخدام معطيان نموذج بيانات البانل، لفحص ما إذا كان لآليات الحوكمة أي أثر على الأداء المالي لعينة من البنوك الأردنية.

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية

تهدف هذه الدراسة أساسا لفحص أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية العاملة في الأردن خلال الفترة (2017-2022) باستخدام نموذج قياسي، ونتناول في هذا الجزء من الدراسة كل من مجتمع وعينة الدراسة، وكذا عرض موجز لجميع المتغيرات التي سيتم إدراجها في النموذج وذلك بتعريفها وتوضيح طرق قياسها، بناء النموذج، وأخيرا الحالة التحليلية لمحددات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الأردن وعددها (13) بنكا ولقد تم استبعاد بنكين (02) نظرا لتواجد مقرهما الرئيسي خارج الأردن (المؤسسة العربية المصرفية، سوسيتي جنرال)، كما تم استبعاد كل من بنك القاهرة عمان، بنك المال الأردني، البنك الأردني في الكويت، البنك الأهلي الأردني لعدم توفر البيانات خاصة خلال فترة الدراسة المختارة (2017-2022)، وبهذا يكون حجم العينة يتكون من (07) بنوك، وتلتزم جميع هذه البنوك بنود الحوكمة المؤسسية وفقا لمتطلبات البنك المركزي الأردني الذي تبنى توصيات لجنة بازل الخاصة بها، ومتطلبات الجهات الرقابية الرسمية في الأردن ذات العلاقة وسلطات الرقابة في البلدان الأخرى التي تعمل فيها. ولقد تم الحصول على البيانات المستخدمة من التقارير السنوية لبنوك العينة، وسيوضح الجدول التالي عينة الدراسة من حيث تاريخ التأسيس وحجم أصولها لسنة 2022:

أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك-دراسة قياسية على
عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2017-2022)

الجدول رقم (01): لمحة حول عينة البنوك محل الدراسة

البنك	الرمز	تاريخ التأسيس	حجم الأصول بالدينار
البنك التجاري الأردني	JCB	1977	1 364 103 239
البنك العربي	AB	1930	27 813 906 (الف دينار)
بنك الأردن	BJ	1960	2 884 730 416
بنك الاستثمار العربي الأردني	AJIB	1978	2 414 436 938
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	HBTF	1973	8 458 642 145
بنك الاتحاد	BAE	1978	6 690 890 953
البنك الاستثماري	IB	1982	1 428 020 146

المصدر: التقارير السنوية لسنة 2022 للبنوك المعنية ومواقعها الالكترونية

2. متغيرات الدراسة:

يتطلب القيام بالدراسة التطبيقية تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وكيفية قياسها، فبالنسبة لقياس الأداء فإن المتغيرات التابعة هي معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وفي الوقت نفسه فإن المتغيرات المستقلة المستخدمة فيما يتعلق بآليات الحوكمة هي حجم مجلس الإدارة، الازدواجية، الاستقلالية، تركيز الملكية، وعدد أعضاء لجنة التدقيق، ونسبة كفاية رأس المال، أما المتغيرات الضابطة فهي حجم البنك الذي يقاس بحساب إجمالي أصول البنك، ويوضح الجدول التالي تعريف وكيفية قياس هذه المتغيرات المكونة للنموذج المقترح.

الجدول رقم (02): تعريف متغيرات النموذج وكيفية قياسها

الرمز	التعريف	طريقة القياس
ROA	معدل العائد على الأصول	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / حقوق الملكية
Brdsize	حجم مجلس الإدارة	إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة
IND	الاستقلالية وهي وجود أعضاء مستقلين	عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (غير مساهم)
Duality	ازدواجية المدير التنفيذي	إذا كان المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة نفس الشخص =0، خلاف ذلك =1.
OwnCon	تركز الملكية	عدد كبار المساهمين ونسبة الأسهم التي يمتلكونها (الذين يمتلكون أكثر من 5% من أسهم البنك)
NAC	لجنة التدقيق	عدد الأعضاء المكونة للجنة تدقيق
CAR	نسبة كفاية رأس المال	إجمالي رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر
BSize	حجم البنك	إجمالي أصول البنك

المصدر: من اعداد الباحثين

3. بناء النموذج:

في هذا الجزء سيتم بناء النموذج القياسي، الذي يتضمن المتغيرات السابقة الذكر متغيرات الحوكمة كمتغيرات تفسيرية والأداء المالي لبنوك كمتغير تابع، وعليه يمكن تقدير النموذجين وفق الصيغة الأساسية كما يلي:

النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على العائد على الأصول ROA :

$$ROA = f(Brdsiz, IND, OwnCon, NAC, CAR, BSize)$$

النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على حقوق الملكية ROE :

$$ROE = f(Brdsiz, IND, OwnCon, NAC, CAR, BSize)$$

ولتطبيق هذين النموذجين نقوم باستخدام قاعدة بيانات مدججة (مقاطع عرضية وسلاسل زمنية) حيث أن عدد الوحدات المقطعية "i" المستعملة في الدراسة والمتمثلة في البنوك هي سبعة بنوك (N=7) وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة سنوية التي تساوي 6 وحدات سنوية فهي بذلك تغطي الفترة السنوية من 2017 إلى غاية 2022 (T=6)، وبهذا يكون عدد المشاهدات المستخدمة في هذه الدراسة هي 42 مشاهدة (T×N=42)، إذن انطلاقاً من العينة المستخدمة في هذه الدراسة يمكننا كتابة الصيغة الأساسية للنموذجين على الشكل التالي :

- بالنسبة للنموذج الأول :

$$ROA_{it} = \alpha_i + \beta_1 Brdsiz_{it} + \beta_2 IND_{it} + \beta_3 OwnCon_{it} + \beta_3 NAC_{it} + \beta_3 CAR_{it} + \beta_3 BSize_{it} + \epsilon_{it}$$

- بالنسبة للنموذج الثاني :

$$ROE_{it} = \alpha_i + \beta_1 Brdsiz_{it} + \beta_2 IND_{it} + \beta_3 OwnCon_{it} + \beta_3 NAC_{it} + \beta_3 CAR_{it} + \beta_3 BSize_{it} + \epsilon_{it}$$

وبلاحظ أننا قمنا باستخدام نموذج ذو معلمة تقاطعية مختلفة بين الأفراد (البنوك) أو قد تكون مشتركة بين الأفراد، أما بالنسبة لمعلمة الانحدار فقد قمنا بفرضها على أنها مشتركة بين الأفراد أي أنها ثابتة عبر الزمن وبين الأفراد، وهذا لأننا بصدد استخدام نماذج بانل في التحليل، ويمكن اثبات ذلك عن طريق اختبار Hsiao للتأكد من صحة ذلك.

4. الحالة التحليلية لمحددات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية:

إن تحقيق العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية يتحدد بعدة عوامل أو متغيرات التي سبق وذكرناها والتي من الممكن أن تكون على علاقة مع متغير الدراسة، والمدة الزمنية المأخوذة هي من 2017 إلى غاية 2022، وللقيام بدراسة تحليلية أولية سنستعين بتقنية التحليل الشعاعي بالمكونات الأساسية (ACP)، حيث أنها تسمح لنا بمعالجة عدد غير محدود من المتغيرات الكمية وهذا بعرض وتحليل سريع للارتباطات ما بين المتغيرات الكمية، كذلك عرض وتحليل للمتغيرات على رسم بياني ذو بعدين أو ثلاثة أبعاد.

• التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

سنقوم في هذه المرحلة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة سواء كانت تابعة أو مستقلة، وهذا بغية التعرف على خصائص كل متغيرة من حيث المتوسط الحسابي ودرجة الانحراف المعياري لمعرفة إذا ما كانت البيانات تتميز بخاصية التشتت.

أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك-دراسة قياسية على
عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2017-2022)

الجدول رقم (03): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
ROE	overall	7.50119	2.861948	.4	11.8	N = 42
	between	1.802652	3.766667	3.766667	9.098333	n = 7
	within	2.310299	1.184524	1.184524	12.38452	T = 6
ROA	overall	1.005952	.4749072	.04	1.86	N = 42
	between	.3661522	.4083333	.4083333	1.508333	n = 7
	within	.3283582	.1059524	.1059524	1.705952	T = 6
Brdsiz	overall	11.45238	.8323455	10	13	N = 42
	between	.7680801	10.83333	10.83333	13	n = 7
	within	.418087	10.61905	10.61905	12.61905	T = 6
IND	overall	4.428571	.8594626	4	7	N = 42
	between	.7191632	4	4	5.833333	n = 7
	within	.5334349	2.595238	2.595238	5.595238	T = 6
Duality	overall	3.5	1.728527	1	6	N = 42
	between	.0	3.5	3.5	3.5	n = 7
	within	1.728527	1	1	6	T = 6
OwnCon	overall	59.76048	24.14223	16	94.38	N = 42
	between	25.12097	16.75	16.75	89.66833	n = 7
	within	5.361274	37.25214	37.25214	70.96214	T = 6
NAC	overall	3.928571	.9726217	3	6	N = 42
	between	.9806326	3	3	5	n = 7
	within	.3187884	3.095238	3.095238	5.095238	T = 6
CAR	overall	15.54786	2.357162	11.2	22.66	N = 42
	between	2.256449	12.145	12.145	18.98333	n = 7
	within	1.041909	13.37452	13.37452	19.22452	T = 6
BSize	overall	2.98e+09	2.68e+09	2.44e+07	8.46e+09	N = 42
	between	2.82e+09	2.65e+07	2.65e+07	8.32e+09	n = 7
	within	4.54e+08	1.51e+09	1.51e+09	4.63e+09	T = 6

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA 17

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن كل متغيرات الدراسة سواء كانت تابعة أو مستقلة تتميز بخاصية عدم حدة انحراف بياناتها أو مشاهداتها عن المتوسط الحسابي أي أنها لا تحتوي على قيم شاذة وعليه يمكن القول إن درجة تشتت البيانات ضعيفة وهو أمر جيد لدقة التقدير وعدم تحيز التقدير عن القيمة الحقيقية المتوقعة.

• اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة إذا كانت المتغيرات التابعة تتبع التوزيع الطبيعي، فإذا كان المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي في الانحدار الخطي كما هو في حالتنا فهذا يسمى الانحدار الخطي العام أما إذا كان المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي فهذا يسمى بالانحدار الخطي المعمم فلذلك قبل القيام بأي تقدير يجب أولاً معرفة هذه الخاصية من أجل دقة التقدير وعدم التحيز أيضاً.

الجدول رقم (04): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Shapiro-Wilk W test for normal data

Variable	Obs	W	V	z	Prob>z
ROE	42	0.92931	2.902	2.248	0.12285
ROA	42	0.96445	1.459	0.798	0.21256

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA 17

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن كل من المتغير التابع ROA و ROE يتبعان التوزيع الطبيعي والذي تظهر قيمته الاحتمالية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وعليه يمكن القول إن هذين المتغيرين يتبعان التوزيع الطبيعي مما يجعلنا نستنتج أن الانحدار المستخدم في هذا النموذج هو الانحدار الخطي العام.

• الارتباط بين المتغيرات الدراسة:

سنقوم في هذه المرحلة بعرض مصفوفة معامل الارتباط الخطي (Pairwise Correlations) بين متغيرات الدراسة وذلك لتحديد قوة الارتباط بين هذه المتغيرات، وكذلك تحديد علاقة الارتباط بينها بغية أن يكون النموذج المراد تقديره مبني على متغيرات مفسرة ومرتبطة بالظاهرة ارتباطا تاما لكي نقلل من نسبة الخطأ وسوء التقدير.

الجدول رقم (05): مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

	ROE	ROA	Brdsiz	IND	Duality	OwnCon	NAC
ROE	1.0000						
ROA	0.9115	1.0000					
Brdsiz	-0.5572	-0.5233	1.0000				
IND	0.5862	0.5140	0.3020	1.0000			
Duality	-0.4950	-0.5386	-0.0424	-0.1149	1.0000		
OwnCon	0.4479	0.5611	0.4122	-0.3579	0.0729	1.0000	
NAC	0.5001	0.6726	0.4928	0.0959	0.0073	0.0294	1.0000
CAR	0.7392	0.8538	-0.0296	-0.4075	0.1531	-0.0928	-0.4011
BSize	0.6304	0.5087	0.4895	-0.4480	0.0864	0.0051	0.0553
	CAR	BSize					
CAR	1.0000						
BSize	0.3394	1.0000					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA 17

من خلال نتائج الجدول رقم (05) والذي يجسد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات يتضح لنا:

أن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط هي أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط قوي نسبيا، وعليه يمكن القول بأن هناك علاقة ارتباط لأن قيمة معامل الارتباط أكبر من 0.5.

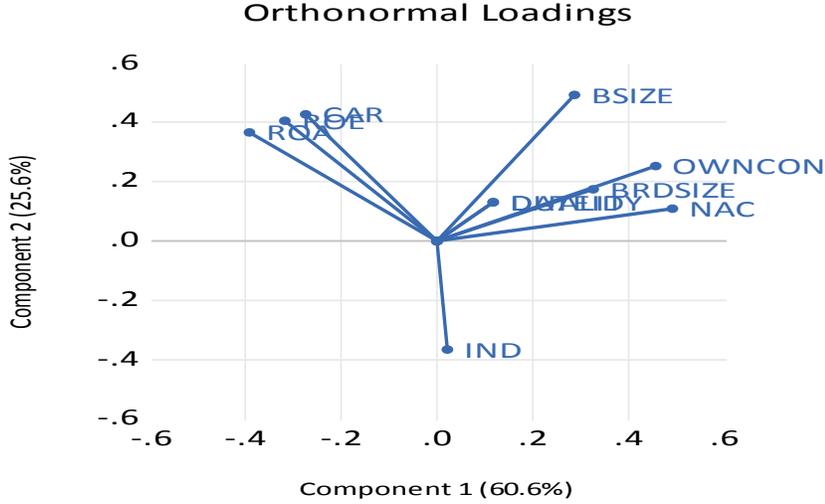
أن معامل الارتباط بين العائد على الأصول والعائد على الحقوق الملكية مع المتغيرات المستقلة ذو دلالة إحصائية، وأن طبيعة تلك العلاقة هي سلبية بالنسبة لحجم مجلس الإدارة والازدواجية وطردية بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية،

أما بالنسبة لمعامل الارتباط الذي يجمع بين المتغيرات التفسيرية نلاحظ أنه ضعيف، حيث أن معامل الارتباط الذي يجمع بين حجم مجلس الإدارة مع الاستقلالية أقل من 0.5 وهذا يعني أنه ليس هناك علاقة ارتباط تجمع بينهما، وأيضا بالنسبة لمعامل الارتباط الذي يجمع بين باقي المتغيرات التفسيرية، فمن الجيد أن تكون المتغيرات التفسيرية مستقلة إحصائيا، أي أنه "إذا وجد أكثر من متغير تفسيري فإن الارتباط بينهم يكون إلزاميا معدوما أو ضعيفا جدا، فلو أن هناك متغيرين تفسيريين مرتبطين ارتباطا خطيا تاما لاعتبرا متغيرا واحدا، ومن ثم فإن إدراجهما سويا في معادلة الانحدار يؤدي إلى عدم دقة في قياس المعلمات". (عطية، 2000، صفحة 108)

• دائرة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة:

سنحاول من خلال الشكل التالي توضيح دائرة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة والمحاور.

الشكل رقم (01): دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 13

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن المتغيرات ستمثل على مستوي ذو بعدين (F1, F2)، وهذا لأن مجموع القيمة الذاتية لمحور الشعاعي الأول F1 ومحور الشعاعي الثاني F2 يمتلك نسبة كبيرة من الكثافة الاجمالية (Inertie totale) ما يقارب 94.7 بالمئة، أي أننا سنمثل على مستوى محاور شعاعية ذات قيمة ذاتية أكبر من الواحد، كما نلاحظ أيضاً أن باقي القيم الذاتية عرفت انخفاضاً حاداً أو سقوط حر في نسبة تمثيلها من الكثافة الاجمالية، فهذا يوحي أن نتائج هذه الدراسة التحليلية ستكون مرضية جداً. نلاحظ أيضاً من خلال الشكل السابق أن كل المتغيرات التفسيرية لها علاقة ارتباط مع المتغير التابع، حيث أن هذه العلاقة تكون علاقة طردية وعكسية كما سبق ووضحناه في مصفوفة معامل الارتباط الخطي، أي أننا نؤكد مرة أخرى صحة النتائج التي تحصلنا عليها سابقاً، حيث أن هذه النتائج مطابقة لما تظهره دائرة معامل الارتباط الخطي.

• دراسة الاستقرار:

ظهر حديثاً عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل، وأكثرها استخداماً (levin lin and (Breitung test, 2000)، (Hadri test, 2000)، (chu, 2002)، (Pesaran and Shin test, 2003)، واختبارات كل من (Maddala and Wu test, 1999) و (Choi test, 1999) والتي تعتمد على اختبارات ديكي فولر المطور ADF واختبار فيليبس بيون PP، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظراً إلى أنها تتضمن محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معاً، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار جذر الوحدة

	Harris-Tzavalis	Levin-Lin-Chu	المتغيرات
$I(0)$	0.0003	0.0000	ROA عند المستوى
$I(0)$	0.0006	0.0000	ROE عند المستوى
$I(0)$	0.0012	0.0000	Brdsize عند المستوى
$I(0)$	0.0056	0.0097	IND عند المستوى
-	-	-	Duality
$I(0)$	0.0213	0.0000	OwnCon عند المستوى
$I(0)$	0.0444	0.0001	NAC عند المستوى
$I(0)$	0.0410	0.0000	CAR عند المستوى
$I(0)$	0.0002	0.0034	BSize عند المستوى

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA 17

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل، رفض فرضية عدم القائل بوجود جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة أي مستقرة عند مستوى، حيث نلاحظ إحصائية جميع المتغيرات معنوية عند 5%، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات الدراسة، وكذلك بالنسبة لاختبار Hadri التي تفسر فرضياته عكس الاختبارات الأخرى حيث أننا سنقبل فرضية عدم القائل بعدم وجود جذر الوحدة لجميع المتغيرات الدراسة أي مستقرة عند مستوى، حيث نلاحظ إحصائية جميع المتغيرات معنوية عند 5%، أي قبول فرض عدم القائل بعدم وجود جذر الوحدة، أي القبول بسكون متغيرات الدراسة، حيث وعليه يمكن أن نستنتج أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$.

ثانياً: خطوات تقدير النماذج

وانطلاقاً مما سبق فإن الخطوة الأولى تتمثل في اختبار أو فحص خاصية التغير أو عدم التغير في البيانات المستعملة في الدراسة، واختبار ذلك سنقوم باعتماد اختبارات التجانس لـ Hsiao المطروح سنة 1986 والتي تم التطرق لها بالتفصيل سابقاً، أما الخطوة الثانية فتمثل في تقدير النماذج الثلاث، والخطوة الثالثة تتمثل في اختبارين ينصان على الاختيار بين النموذج التجميعي والنموذج ذو الآثار الثابتة، وبعد ذلك الاختيار بين نموذج ذو الآثار الثابتة ونموذج ذو الآثار العشوائية وهذان الاختباران هما اللذان يؤكدان صحة نتيجة اختبار Hsiao، أما الخطوة الرابعة والأخيرة فتمثل في تصحيح النموذج المختار وتحديد معايير جودته لكي يكون تفسير النتائج المحصلة تفسيراً منطقياً مطابقاً للتفسير النظري أو التفسير الإحصائي أو كلاهما معاً.

1. اختبار التجانس لـ Hsiao:

تعرض نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار التجانس لـ Hsiao للنموذج الخاص بالعائد على الأصول

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2

H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous

H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	2.771961	4.15E-10
H2	0.712269	0.600999
H3	7.030804	4.00E-22

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 13 EViews

الجدول رقم (08): نتائج اختبار التجانس لـ Hsiao للنموذج الخاص بالعائد على حقوق الملكية

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2

H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous

H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	3.097766	1.17E-09
H2	0.698721	0.498753
H3	6.321876	3.87E-14

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 13 EViews

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين (07-08) أن القيمة الإحصائية المحسوبة لفيشر F1 أكبر تماما من قيمة فيشر الجدولة عند عتبي 1% و5%، مما يسمح لنا برفض فرض العدم القائل أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأفضل، ولهذا نقوم الآن بمقارنة فيشر المحسوبة F2 التي تظهر أنها أصغر تماما من فيشر الجدولة عند عتبي 1% و5%، مما يسمح لنا بقبول فرض العدم القائل بأن المعلمات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية تكون متماثلة بين الأفراد وأن مصدر الاختلاف قد يكون في المعلمات التقاطعية، كما نلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة لفيشر F3 أكبر تماما من فيشر الجدولة عند عتبي 1% و5%، مما يسمح لنا برفض فرض العدم القائل أن المعلمات التقاطعية متماثلة بين الأفراد، أي أننا في حالة نموذج ذو الآثار الفردية، ويمكن التحقق من صحة ذلك في المراحل التالية.

2. تقدير نماذج بانل:

تظهر نتائج تقدير هذه النماذج في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (09): نتائج تقدير نماذج بانيل الخاص بالنموذج العائد على الأصول

الفترة: 2017-2022	N=7	T=6	اجمالي المشاهدات: 42
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج ذو الآثار الثابتة	نموذج ذو الآثار العشوائية
المعلمة التقاطعية	0.2407754	-11.1466	0.2407754
Brdsiz	0.142216	-0.860454	0.142216
IND	-0.5148851	0.0234878	-0.5148852
OwnCon	-0.0484584	0.9727987	-0.0484584
NAC	0.7332924	0.4178639	0.7332924
CAR	0.4866182	0.2080679	0.4866182
BSize	1.21E-10	0.2779865	1.21 ^E -10
معامل التحديد المصحح	0.1404	0.7752	0.2662
إحصائية فيشر	2.12	7.83	1.937348
احتمالية إحصائية فيشر	0.0761	0.0013	0.253222
ديرين-واتسون	0.261989	1.985134	0.261989

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA 17

الجدول رقم (10): نتائج تقدير نماذج بانيل الخاص بالنموذج العائد على حقوق الملكية

الفترة: 2017-2022	N=7	T=6	اجمالي المشاهدات: 42
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج ذو الآثار الثابتة	نموذج ذو الآثار العشوائية
المعلمة التقاطعية	12.83119	-1.33299	-1.756232
Brdsiz	0.1354359	-0.1164143	0.1354359
IND	-0.0995202	0.0153266	-0.0995202
OwnCon	-0.0079137	0.5435788	-0.0079137
NAC	0.973253	0.2435972	0.0973253
CAR	0.1172525	0.3432345	0.1172525
BSize	-2.71 ^E -11	0.2245677	-2.71 ^E -11
معامل التحديد المصحح	0.2765	0.7597	0.3824
إحصائية فيشر	3.61	9.83	2.937348
احتمالية إحصائية فيشر	0.0068	0.0000	0.253222
ديرين-واتسون	0.286536	1.909134	0.261989

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA 17

أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك-دراسة قياسية على
عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2017-2022)

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين (09-10) أن جل المعلمت المقدرة أي المعلمت الانحدارية للمتغيرات التفسيرية والمعلمة التقاطعية ذو دلالة إحصائية بصورة مستقلة باستثناء نموذجي الانحدار التجميعي والآثار العشوائية اللذان يحتويان على معلمت انحدار غير معنوية عند العتبة 1% و5%، فبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذه المعلمت لتفسير الظاهرة محل الدراسة، لأنه يجذب أولاً النظر في قيمة معامل التحديد في النماذج الثلاث، حيث أن نموذج الآثار الثابتة يحتوي على معامل التحديد المصحح أكبر من 0.5 (يساوي 0,7752 بالنسبة لنموذج العائد على الأصول، ويساوي 0,7597 بالنسبة لنموذج العائد على حقوق الملكية) والذي لا يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية باستثناء النموذج التجميعي ونموذج الآثار العشوائية، كما يمكننا النظر أيضاً في احتمالية إحصائية فيشر التي تظهر أنها أصغر تماماً من 0.05 و0.01 مما يدل على أن المتغيرات التفسيرية كمجموعة تؤثر تأثيراً جوهرياً على المتغير التابع أي أن النموذج ذو الآثار الثابتة يتمتع بجودة تقدير عالية، إذن هل يمكن اعتبار أن معايير تحديد جودة النماذج في تفسير ظاهرة الدراسة هي المعايير التي سبق وذكرناها، بالطبع لا، حيث أننا نلاحظ في الجدول أن قيمة ديرين-واتسون في النموذج التجميعي والآثار العشوائية توحى لنا بوجود مشكلة من المشاكل القياسية باستثناء نموذج الآثار الثابتة التي تساوي قيمته بتقريب 2 ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ما بين بواقي النموذج، وعليه فإن الخطوة الأولى تتمثل في إيجاد أو تحديد النموذج الذي سنعتمد عليه في دراستنا، ونقوم بتصحيحه أو إيجاد حل للمشاكل القياسية أخرى المحتوية فيه.

3. اختبار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة:

وتتمثل نتائج هذين الاختبارين في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار فيشر وهوسمان الخاص بالنموذج العائد على الأصول

القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	
0,0013	7.83	اختبار فيشر
0.0028	18.08	اختبار هوسمان

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA 17

الجدول رقم (12): نتائج اختبار فيشر و هوسمان الخاص بالنموذج العائد على حقوق الملكية

القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	
0.0000	9.83	اختبار فيشر
0.0001	23.34	اختبار هوسمان

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات STATA 17

تتمثل الخطوة الأولى في اختيار نموذج الانحدار التجميعي أو نموذج ذو الآثار الثابتة، فمن خلال الجدولين (11-12) اللذان يبينان أن القيمة الاحتمالية لفيشر أصغر تماماً من 0.01 و 0.05، يمكننا القول أن النموذج ذو الآثار الثابتة هو النموذج المختار في هذه المرحلة، هكذا نكون قد أكدنا صحة النتائج المحصلة من اختبار التجانس لـ Hsiao، وعليه سنتنقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في

اختيار النموذج الذي سنقوم بالاعتماد عليه في الدراسة، وهو النموذج المختار بين النموذج ذو الآثار الثابتة والنموذج ذو الآثار العشوائية، والتي أثبتت نتائج اختبار هوسمان الظاهرة في الجدولين السابقين أن النموذج المختار هو نموذج ذو الآثار الثابتة، وهذا لأن القيمة الاحتمالية أصغر تماما من 0.01 و0.05، كل هذه الملاحظات أو النتائج ترجح أن يكون النموذج الملائم للدراسة هو نموذج ذو الآثار الثابتة.

ثالثا: اختبارات تحديد المشكلة

سوف نتطرق في هذا الجزء بالذات للاختبارات التي سنتيح لنا اتخاذ قرار حول ما إذا كان النموذج يحتوي على مشكلة من المشاكل القياسية أو لا؛ يمكن القول أن المشكلة الأولى الخاصة بالارتباط الذاتي غير موجودة من خلال القيمة الإحصائية لديرين-واتسون، ما جعلنا نفترض عدم وجود هذه المشكلة هي مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج، ولكن لنكون متيقنين حول ذلك سنقوم باختبار آخر الذي سيؤكد لنا صحة ما افترضناه سابقا، أما المشكلة القياسية الثانية هي مشكلة عدم ثبات التباين التي سنقوم بفحصها عن طريق اختبار معروف خاص بنموذج الآثار الثابتة (وولد المعدل).

الجدول رقم (13): نتائج اختبارات لتحديد المشكلة القياسية الخاصة بنموذج العائد على الأصول

الاختبار	ديرين-واتسون	وولدريدج	وولد المعدل
القيمة الإحصائية	1.985134	1,452	1,05
القيمة الاحتمالية	-	0.6741	0,2441

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA 17

الجدول رقم (14): نتائج اختبارات لتحديد المشكلة القياسية الخاصة بنموذج العائد على حقوق الملكية

الاختبار	ديرين-واتسون	وولدريدج	وولد المعدل
القيمة الإحصائية	1.909134	2,023	2,41
القيمة الاحتمالية	-	0.3412	0,1989

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات STATA 17

نلاحظ من خلال نتائج الاختبارات الظاهرة في الجدولين (13-14) أن المشاكل القياسية المذكورة سابقا قد تم التعرف عليها، حيث أن إحصائية ديرين-واتسون الظاهرة في الجدولين محصورة ما بين الصفر و1.98 و1.91 على التوالي، ما يبين لنا أن مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج غير موجودة، وللتأكد من صحة ذلك قمنا أيضا باختبار وولدريدج التي تظهر نتائجه في الجدولين السابقين، حيث قيمته الاحتمالية أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يجعلنا نقبل فرض عدم القائل أن أخطاء النموذج غير مرتبطة فيما بينها، أما بالنسبة لمشكلة عدم ثبات التباين لأخطاء النموذج يمكن إثبات عدم وجودها باختبار وولد المعدل التي تظهر نتائجه في الجدولين السابقين، حيث أن قيمته الاحتمالية أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يبين أن مشكلة عدم ثبات التباين أو عدم تجانس التباين بين

الأفراد غير موجودة، وفي الأخير يمكننا استنتاج أن النموذج الخاص بالعائد على الأصول الذي سنعمد عليه في دراستنا لا يحتوي على المشاكل القياسية، وبهذا نتقل إلى المرحلة الأخيرة والتي تكمن في عرض النتائج وتفسيرها.

رابعاً: عرض النتائج وتفسيرها

بالاعتماد على نتائج تقدير نموذج البانل، وبناء على نتائج اختبار المفاضلة بين النماذج وتقييم النموذج التي أشارت جميعها إلى أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم، يمكننا التعبير عن نتائج الدراسة اقتصادياً كالتالي:

تشير النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج الآثار الثابتة أن كل المتغيرات التفسيرية باستثناء حجم مجلس الإدارة والازدواجية تؤثر إيجاباً على العائد على الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية أي أن كل تغير إيجابي في قيمة المتغيرات التفسيرية يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بمقدار التأثير المقدر في النموذج ما يعني أن ارتفاع قيم المتغيرات التفسيرية يؤدي إلى تحقيق البنك إيرادات معتبرة وكذلك زيادة في العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية، وعكس ذلك بالنسبة لحجم الإدارة، حيث أن:

1- هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك الأردنية محل الدراسة المقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛ أي أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يؤثر سلباً على الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة، وبعبارة أخرى، كلما كان حجم مجلس الإدارة صغيراً كان أكثر فعالية في تحسين أداء البنوك.

2- هناك علاقة سلبية بين ازدواجية المدير التنفيذي والأداء المالي، حيث تشير الازدواجية إلى أن نفس الشخص يشغل مناصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، ويعتبر الفصل بين أدوار المدير التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة آلية مراقبة مهمة؛ بمعنى أن الفصل بين المركزين سيحقق عوائد أفضل للبنك (مع العلم أن البنوك الأردنية تفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة).

3- هناك علاقة إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك الأردنية محل الدراسة المقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛ حيث أن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين يعتبر أمر هام في الحد من تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين، بمعنى كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة كان أداء البنك أفضل.

4- هناك علاقة إيجابية بين تركيز الملكية والأداء المالي للبنوك الأردنية محل الدراسة المقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛ تركيز الملكية مرتبط بعنصرين: عدد المساهمين الكبار والنسبة المئوية التي يمتلكها هؤلاء المساهمون من مجموع الأسهم (الذين يمتلكون أكبر من 5%)، وبالتالي البنوك التي يسود فيها هيكل الملكية المركزة يكون أداءها المالي أحسن.

5- هناك علاقة إيجابية بين لجنة التدقيق والأداء المالي للبنوك الأردنية محل الدراسة المقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛ وهذا يدل على أن عدد لجنة التدقيق في البنوك الأردنية محل الدراسة جيد، أي أن لجان التدقيق الأصغر يرتبط بأداء البنك الإيجابي فحجم لجنة التدقيق يمكن أن يكون مؤشراً على الجدوية المرتبطة بقضايا الشفافية من قبل البنك.

6- هناك علاقة سلبية بين نسبة كفاية رأس المال والأداء المالي للبنوك الأردنية محل الدراسة المقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛ تنفي النتائج صحة هذه الفرضية. فمتطلبات كفاية رأس المال تزيد من نسبة الأصول الرأسمالية وبالتالي تقليل المخاطر، كل هذا من أجل تعظيم العائد؛ بمعنى كلما كانت نسبة كفاية رأس المال مرتفعة أدى ذلك إلى تحسين الأداء المالي للبنك.

7- هناك علاقة إيجابية بين حجم البنك والأداء المالي للبنوك الأردنية محل الدراسة المقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛ أي أن زيادة إجمالي أصول البنك لعينة الدراسة يؤدي إلى زيادة أدائها المالي، يمكن تفسير ذلك بأنه كلما كان حجم البنك كبيراً قد يؤدي

إلى تخفيض التكاليف، إضافة إلى تنويع المنتجات وإمكانية الوصول إلى الأسواق وبالتالي تحسن أداء البنك، لكن كل هذا بشرط أن تستخدم هذه الأصول بشكل فعال.

الخاتمة

قد اختلف الباحثون حول تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك وذلك نظراً لاختلاف نماذج تطبيق حوكمة الشركات في العالم، كما أن فعالية تطبيق مختلف آليات حوكمة الشركات في البنوك تتأثر بالخصائص التي تميز البنوك عن غيرها من الشركات الغير مالية، فحاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي لعينة من البنوك الأردنية (07 بنوك) خلال الفترة (2017-2022)، باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، فتوصلنا على مجموعة من النتائج أهمها:

- تحرص جميع بنوك عينة الدراسة على احترام التشريعات والتعليمات التي يضعها البنك المركزي الأردني خاصة المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية كالاحتفاظ برأس المال أعلى من النسب المفروضة، والفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام؛
- أن معامل الارتباط بين العائد على الأصول والعائد على الحقوق الملكية مع المتغيرات المستقلة ذو دلالة إحصائية، كما أن معامل الارتباط الذي يجمع بين المتغيرات التفسيرية ضعيف، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- أن طبيعة العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والازدواجية والأداء المالي الممثل بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية هي سلبية، وطردية بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية أي أن كل تغير إيجابي في قيمة المتغيرات التفسيرية يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بمقدار التأثير المقدر في النموذج، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية؛
- بالرغم من أن حجم البنك هو متغير ضابط إلا أنه له علاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، حيث أن ارتفاع حجم أصول هذه البنوك ساهم كثيراً في تحسين أدائها المالي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

- من أجل تعزيز وتفعيل تبني البنوك الأردنية لمبادئ الحوكمة المصرفية على الأردن تدعيم آلياتها من خلال:
- إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.
- متابعة آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والدولي في مجال الحوكمة، للاستفادة منها وتوظيفها، للارتقاء بالعمل البنكي.
- وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والتقييد بها، والتنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام به.

المراجع:

• المؤلفات:

- 1- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2000). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيقالدار الجامعية، الاسكندرية-مصر.
- 2- حاكم الربيعي، حمد راضي، (2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- 3- محمد كمال عفانة، (2022)، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

• الأطروحات:

- 1- كريمة حبيب، (2018). تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للجهاز المصرفي في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2008-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر.

• المقالات:

- 1- هاشم رمضان الجزائري، حسين عبد القادر معروف، (نوفمبر، 2009)، ماهية حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، 7(25).
- 2- أنيسة سدره، (2013)، حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة(2008)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية(2013/04).
- 3- فطوم حوحو، لخضر مرغاد، (2014)، دور حوكمة المؤسسة المصرفية في استقرار الأسواق المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 16، ص 52-68.
- 4- علاء عبد الحسين صالح الساعدي، (2015)، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العربية للإدارة، 35(01).
- 5- ريم بن عيسى، (2017)، أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة شمة لخضر، الوادي-الجزائر، (08)، ص 112-130.
- 6- أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، (2020)، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية -دراسة تحليلية للبنك الأمريكي AmeriServ financial INC للفترة الممتدة بين (2010-2019)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 04(02)، ص 575-594.
- 7- نوال محمد الجعيد، و نجلاء ابراهيم عبد الرحمان، (2020)، أثر الحوكمة على الأداء المالي (دراسة تطبيقية على البنوك السعودية)، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة- المملكة العربية السعودية، 1(2)، ص 1-37.
- 8- Merhoum, M., & Benhalima, I, (2020), L'impact des mécanismes de gouvernance internes et externes sur la performance financière des banques en Algérie, Revue des Sciences Economiques, De Gestion et Sciences Commerciales, 12(03) , P 578-588.
- 9- عيسى قروش، سمية فضيلي، عبد الرؤوف عز الدين، (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 201-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14(01)، ص 31-46.
- 10- أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، (2022)، نحو بناء نموذج هيكلي لتقييم الأداء المالي وفق النمط التقليدي لعمل البنوك التجارية - دراسة حالة عينة من البنوك الأمريكية للفترة 2010-2019، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 19(01)، ص 257-272.

• تقارير

- 1- Basel committee on banking supervision. (2010). enhahcing corporate governance for banking organizations. bank for international settement.